الباب الأول

الـدولـــة

مادة (١)

النص الأصلي: جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

النص المعدل: تُلغى.

(منصوص على الأساس الاقتصادي والأساس السياسي للنظام في المادتين ٤ و٥ بما يتواكب مع التطور الحاصل، ومن ثم ستصبح المادة ٤ هي المادة ١ والمادة ٥ هي المادة ٢ في التعديل المقترح. كما أنه ليس من الضروري النص في الدستور على أن مصر جزء من الأمة العربية وتعمل على وحدتها. فمصر جزء من الأمة الإفريقية أيضًا وتلتزم بالعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية الإفريقية، وكذلك هي جزء من الأمة الإسلامية ولم يتضمن الدستور نصًّا على ذلك)

مادة (٢)

النص الأصلي: الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

النص المعدل: جمهورية مصر العربية دولة إسلامية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

(من الضروري الإبقاء على هذه المادة مع التعديل اللغوي المقترح؛ حيث إن الدولة ليس لها دين ولكن يمكن أن يكون لها صفة دينية)

مادة (٣)

النص الأصلي: السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها، ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور.

النص المعدل: (كما هي).

مادة (٤)

النص الأصلي: الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال، ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمي الكسب المشروع، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة.

النص المعدل: الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام المعتمد على آليات السوق، الموجه بأدوات غير مباشرة لتعمل آلياته دون معوقات، والقائم على تكافؤ الفرص بما يحول دون الاستغلال، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة، ويسعى إلى محاربة الفقر وإلى التقليل من التفاوت الكبير بين الدخول، ويقوم على التضامن والتكافل الاجتماعي، ويحمي الكسب المشروع. وتعمل الدولة على تشجيع الرأسمالية الوطنية وتنميتها وعلى محاربة تركز رأس المال.

(يتمشى التعديل المقترح مع تطور الفكر الاقتصادي وفلسفته في مصر منذ بداية التسعينيات بصورة أساسية، وخاصة التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية الموجهة)

مادة (٥)

النص الأصلي: يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور... وينظم القانون الأحزاب السياسية.

النص المعدل: يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس الديمقراطية والتعددية الحزبية، والتنافسية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في هذا الدستور... وينظم القانون الأحزاب والمنظمات السياسية.

مادة (٦)

النص الأصلي: الجنسية المصرية ينظمها القانون.

النص المعدل: (كما هي).